

التقرير السنوي للأداء لسنة 2021
مهمة البيئة

23 جوان 2022

الفهرس

المحور الأول : تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1. ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة.....3
2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة.....5

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

1. نتائج أداء برنامج البيئة و التنمية المستدامة.....9
2. نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....18
3. نتائج أداء برنامج القيادة و المساندة.....22
4. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة و المساندة.....25

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

تهدف مهمة البيئة إلى حماية النظم البيئية و المحافظة على الموارد الطبيعية عبر سياسات وإستراتيجيات و مخططات و برامج لدعم و تشجيع الحفاظ على البيئة و حمايتها و الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية . و العمل على ترسيخ استدامة التنمية من خلال المساهمة في تجسيم الأهداف الأمامية للتنمية المستدامة 2030 المنبثقة عن الخطة الأمامية للتنمية المستدامة 2030. وكذلك النهوض بالتوعية و التثقيف البيئي من خلال برامج التربية و التحسيس و التواصل.

ترتكز إستراتيجية مهمة البيئة على ثلاثة محاور رئيسية و هي :

1- **المحور الأول:** المساهمة في تحسين إطار العيش و الرفع من جودة الحياة بجميع الأوساط و الجهات،

2- **المحور الثاني:** المحافظة على و التنوع البيولوجي و الموارد الطبيعية و إستخدامها بطريقة مستدامة و الحد من تأثيرات التغيرات المناخية،

3- **المحور الثالث :** المساهمة في تكريس مبادئ التنمية المستدامة.

و تم تقسيم مهمة البيئة إلى برنامجين عموميين هما :

البرنامج 1: برنامج البيئة والتنمية المستدامة و هو البرنامج العملياتي الوحيد الذي يجسم السياسة العمومية في مجال البيئة و التنمية المستدامة

البرنامج 9: برنامج القيادة و المساندة ويتضمن جملة الوظائف الأفقية التي تقدم الدعم و المساندة لسياسة البيئة و التنمية المستدامة .

و قد تميزت سنة 2021 بعدد الإنجازات ذات الطابع الإستراتيجي منها خاصة المساهمة في تحسين الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة بالوسط الحضري من خلال :

- تنفيذ عناصر البرنامج الوطني لنظافة المحيط وجمالية البيئة و المتمثلة في النهوض بالفضاءات العمومية و المساحات الخضراء و تجميل مداخل المدن .

- الشروع في تنفيذ خطة لغراسة 1 مليون شجرة بالبلديات و المؤسسات التربوية بالتعاون مع الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل" ووفقا للإتفاقية المبرمة في الغرض في 5 جوان 2021.

- متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للحد من التلوث الناتج عن البلاستيك و ذلك عبر منع الأكياس البلاستيكية ذات الإستعمال الوحيد.

و سعيا لتحسين خدمات التطهير تم تنفيذ عدة تدخلات و مشاريع ممّا ساهم في تعميم خدمات التطهير بمختلف مناطق الجمهورية و تدعيم الطاقة الحالية لمعالجة المياه المستعملة و تحسين نوعية المياه المعالجة و تنمية إعادة إستعمالها.

وفي هذا الإطار تم إنجاز العديد من الإصلاحات والمشاريع الهيكلية تتمثل خاصة في تطهير 6 أحياء شعبية بكلفة جمالية تبلغ 4,4 مليون دينار. و تدعيم شبكة التطهير بمدينة تطاوين بكلفة تبلغ 1,2 مليون دينار. و دخول محطة تطهير سيدي علي بن عون/بئر الحفي حيز الإستغلال خلال شهر أوت 2021 بكلفة بلغت 12 مليون دينار .

كما تواصل تنفيذ مكونات البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت عبر إعداد الدراسات المتعلقة بعدد مكونات البرنامج و تنفيذ عدد 11 مشروعا من طرف البلديات والمجتمع المدني.

و في إطار السعي للمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي تواصل العمل على تنفيذ عدد الأنشطة والمشاريع التي تعنى بالمحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي من خلال جملة من الإجراءات الإدارية والتشريعية التي تهدف إلى المحافظة على هذه الموارد من جهة وتثمينها وترشيد استهلاكها من جهة أخرى.وفي هذا الصدد تم إنجاز العديد من الإصلاحات والمشاريع الهيكلية منها بالخصوص المصادقة على الدراسة الاستراتيجية وبرنامج العمل الوطنيين حول التنوع البيولوجي 2018-2030.

ومتابعة برنامج الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والتعاون الإقليمي لمؤشرات المحاسبات البيئية للأنظمة الإيكولوجية في إفريقيا (Copernicea). و جرد أصناف الملقحات بالمنظومات الزراعية بتونس وتقييم دورها و النهوض بالنظم الزراعية ذات الأهمية العالمية و حماية الشريط الساحلي لجنوب القنطاوي بسوسة من الإنجراف البحري .

أما في مجال الحد من تأثيرات التغيرات المناخية فقد تم استكمال مراجعة الإلتزامات المحددة وطنيا والمصادقة عليها من طرف لجنة القيادة . وتجدر الإشارة إلى أن وثيقة الإلتزامات المحددة وطنيا المحينة قد رفعت مستوى الطموح بتحديد نسبة تخفيض كثافة الكربون بـ 45 % في أفق سنة 2030.

و في إطار النهوض بالتنمية المستدامة تم تكوين المكونين من صنف متفقي وزارة التربية في المجال بمختلف الولايات ووضع منظومة الفرز الانتقائي للنفايات في المؤسسات التربوية المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة وذلك في إطار التعاون التونسي البرتغالي .

كما تم الشروع في تحيين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و تنفيذ البرنامج الوطني للمدن المستدامة وتطوير منظومة الشراءات العمومية نحو الاستدامة و متابعة تنفيذ الأجدنا الأهمية لأهداف التنمية المستدامة .

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

تتوزع الإعتمادات المنجزة سنة 2021 حسب طبيعة النفقة على النحو التالي :

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: أ د

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 ق م أصلي (1)	بيان النفقات	
المبلغ	نسبة الإنجاز%				
(1)-(2)	(1)/(2)				
-1 396	%96	33 377	34 773	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير

96%	-1 396	33 377	34 773	اعتمادات الدفع	
73%	-1 781	4 865	6 646	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
73%	-1 781	4 865	6 646	اعتمادات الدفع	
135%	83 357	321 941	238 584	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
135%	83 357	321 941	238 584	اعتمادات الدفع	
73%	-8 388	22 912	31 300	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
80%	-5 730	22 832	28 562	اعتمادات الدفع	
123%	71 792	383 095	311 303	اعتمادات التعهد	المجموع
124%	74 450	383 015	308 565	اعتمادات الدفع	

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج

الوحدة: الف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (ق.م أصلي) (1)	البرامج
نسبة الإنجاز %	المبلغ			
(1)/(2)	(1)-(2)			
125%	75 891	374 627	298 736	اعتمادات التعهد
126%	77 629	374 627	296 998	اعتمادات الدفع
67%	-4 099	8 468	12 567	اعتمادات التعهد

القيادة والمساندة	اعتمادات الدفع	11 567	8 388	-3 179	72%
المجموع العام (دون موارد ذاتية)	اعتمادات التعهد	311 303	383 095	71 792	123%
	اعتمادات الدفع	308 565	383 015	74 450	124%

بلغت الميزانية المرصودة لمهمة البيئة سنة 2021 ما قدره 308,565 م.د دفعا و قد بلغت الإعتمادات المنجزة دفعا 383,015 م د أي بزيادة قدرها 74,450 م د مقارنة بالتقديرات ما يمثل نسبة زيادة 124 % و تجدر الإشارة أن 96 % من الإعتمادات مخصصة لبرنامج البيئية و التنمية المستدامة .

كما أن الوزارة لم تحصل على أي إعتمادات تكميلية بعنوان سنة 2021 في حين أنه تم القيام بعدد التحويلات للإعتمادات شملت بالأساس برنامج القيادة و المساندة و تبلغ جملة الإعتمادات التي تم تحويلها داخل البرامج 1,735 م د .

كما تم تجديد إعتمادات شملت أساسا نفقات التدخلات و نفقات الإستثمار ببرنامج البيئة و التنمية المستدامة تبلغ 153114 أ د تعهدا .

بالنسبة لنفقات التأجير و التسيير فقد كانت الإنجازات المالية لسنة 2021 في حدود الإعتمادات المبرمجة و ذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل مختلف المتدخلين و التي مكنت من التحكم في حجم هذه النفقات في حدود معقولة .

أما بالنسبة لنفقات التدخلات فهي تمثل 83 % من جملة النفقات المنجزة سنة 2021 وتتضمن أساسا النفقات التي يتم تحويلها للفاعلين العموميين لتمويل الإستثمارات العمومية المبرمجة.

و يلاحظ ان نتائج تنفيذ الميزانية لسنة 2021 قد فاقت مستوى التوقعات حيث سجلت نسبة إنجاز تقدر بـ 124 % و يرجع ذلك أساسا للنفقات المنجزة على مستوى صندوق مقاومة التلوث التي كانت في حدود 87 م د مقابل 17 م د مبرمجة في ميزانية 2021 . و كذلك صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط التي كانت في حدود 19 م د مقابل 6 م د . مبرمجة في ميزانية 2021 .

أما بالنسبة لنفقات الإستثمار التي تنجزها الوحدات التشغيلية فقد سجلت نسبة إنجاز دون التوقعات بقليل ويعود ذلك بالأساس إلى عدم إنطلاق عديد المشاريع و الدراسات المبرمجة سنة 2021 .

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

البرنامج 1: البيئة و التنمية المستدامة

رئيس البرنامج : السيد لطفي بن سعيد

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: من 31 أوت 2020

1-نتائج أداء البرنامج:

تم ضبط المحاور الإستراتيجية لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة إنطلاقا من الإستراتيجيات القطاعية في المجال البيئي و خاصة الإستراتيجية الوطنية للبيئة ما بعد 2020 و الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و مخططات العمل الوطنية المعنية بحماية البيئة و التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر و الاقتصاد الأخضر و التغيرات المناخية. وكذلك التوجهات الإستراتيجية لمخطط التنمية 2016-2020 و التعهدات الدولية و خاصة الأهداف الأمامية للتنمية المستدامة في أفق 2030 .

- المحور رقم 1: المساهمة في تحسين جودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي**
المحور رقم 2: المحافظة على الأوساط الإيكولوجية و التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر و تدهور الأراضي :
المحور رقم 3: التأقلم و الحد من تأثيرات التغيرات المناخية و من الكوارث

المحور رقم 4 : ترسيخ دعائم التنمية المستدامة

تجدر الإشارة إلى أن تجسيم هذه المحاور يتم من قبل الوحدات العملية و بصفة أساسية من قبل الفاعلين العموميين حيث يساهم كل من الديوان الوطني للتطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في تحقيق المحور الإستراتيجي الأول .
حيث يعمل الديوان الوطني للتطهير على الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني و تعميم خدمات التطهير و تحسين نسبة الربط بالبلديات المتبناة من طرف الديوان؛ و تدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشعبية و المناطق الريفية ذات السكن المجمع؛ و تحسين نوعية المياه المعالجة و تطوير إعادة إستعمالها في المجالات التنموية؛ و مقاومة التلوث الصناعي السائل .
كما تسهر الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في هذا التزجه الإستراتيجي عبر جملة من الأنشطة التي تتمثل بالخصوص في :

*إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) و مراكز التحويل

*توسعة المصبات المراقبة

* غلق و إعادة تهيئة المصبات العشوائية

*تطوير منظومات قائمة و وضع منظومات جديدة للتشجيع على تثمين النفايات و رسكاتها

*انجاز وحدات معالجة و تثمين للنفايات المنزلية و المشابهة

*تأهيل وحدات معالجة النفايات الصناعية و الخاصة

كما تساهم وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي في المحور الإستراتيجي الثاني من خلال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف و من تأثيرات التغيرات المناخية . و رصد تطوّر الأنظمة البيئية الساحلية و البحرية و المحافظة على المنظومات البيئية الساحلية و البحرية و التصرف المستدام فيها ، و التوقي من المخاطر الممكن أن تحدث من جراء الارتفاع السريع لمستوى سطح البحر الناتج عن الانحباس الحراري و التغيرات المناخية ،

و في إطار النهوض بالمناطق الطبيعية والمحافظه على الرصيد الوطني من التنوع البيولوجي تعمل وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي على إنجاز البرنامج الخاص بإحداث محميات بحرية وساحلية يشتمل على عدة مناطق .

كما يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة و ذلك عبر تركيز نظام وطني لنقل و تطوير التكنولوجيات البيئية و تثمين نتائج البحث العلمي وإرساء منظومة وطنية للتجديد والتحويل التكنولوجي البيئي . و كذلك عبر تطوير اليات التكوين والمصاحبة لبعث مشاريع خضراء ذات جدوى اقتصادية واجتماعية وبعث مؤسسات بيئية مجددة . وتركيز أساليب نظيفة للإنتاج وترشيد استغلال المواد الأولية و الترفيه في نسبة استهلاك الطاقات المتجددة ، و تثمين النفايات فضلا عن تحفيز القطاعات الواعدة الكفيلة بخلق مواطن شغل صديقة للبيئة . والمساهمة في ادارة منصة وطنية للتعريف بالمهن البيئية وأقلمتها مع متطلبات الشغل ومأسستها والتشجيع على زيادة الأعمال الخضراء .

• الهدف الاستراتيجي 1.1: تعزيز مسارات التنمية المستدامة وقيادتها في مختلف القطاعات.

هذا الهدف بندرج في إطار تكريس المحور الإستراتيجي الثالث للمهمة و المحور الإستراتيجي الرابع للبرنامج و المتمثل في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة عبر جملة من المسارات تتمثل خاصة في التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة و التربية من أجل التنمية المستدامة و النهوض بانماط الإنتاج و الإستهلاك المستدام و الشراءات العمومية المستدامة . و يمكن اعتبار درجة تحقق هذا الهدف مقبولة إجمالاً بالإعتماد على نسبة تحقيق مؤشرات قياس الأداء الخاصة به

المؤشر 1.1.1 : عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنخرطة في مسار التربية من أجل التنمية المستدامة							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	554	٪89	410	458	410	410	عدد

تقدر نسبة تحقيق المؤشر بـ 89٪ و هي نسبة مقبولة و يعود ذلك بالأساس إلى تنفيذ جملة من الأنشطة و التدخلات في المدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة وذلك في إطار تنفيذ برنامج التعاون التونسي البرتغالي في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة من خلال:

- تكوين المتفكرين ودعم قدراتهم في المجال النظامي للتربية من أجل التنمية المستدامة (تنظيم 3 دورات تكوينية بخبرات تونسية وبرتغالية بتونس وقابس والقيروان وانتفع منها 54 متفكدا من مختلف الولايات).

- إعداد دليل توجيهي للمكون يتضمن تفسيرا لأهم الملفات البيئية وسبل تنشيط الحصص التفاعلية مع التلاميذ.

- تركيز منظومة فرز النفايات بالوسط المدرسي شمل 400 مؤسسة تربوية منخرطة في شبكة المدارس المستدامة و الشروع في ابرام عديد الاتفاقيات بين المؤسسات التربوية المعنية والجمعيات المحلية البيئية الناشطة في المجال قصد تثمين النفايات المفروزة والمجمعة.

المؤشر 1.1. 2: نسبة تقدم إعداد و متابعة تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	٪90	٪97,8	٪80,2	٪82	٪76,7	٪74	نسبة

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 97,8% بالنسبة لمؤشر مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر و إستنادا لجملة من الأنشطة أهمها:

- تنظيم دورتين تكوينيتين في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمنظمات لفائدة حوالي 50 مستفيد في بداية سنة 2021.

- انجاز مطويات اتصالية باللغتين العربية والفرنسية للتعريف بدور المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتحسيس حول الاستراتيجية الوطنية المعدة في الغرض،

- تم استكمال انجاز التقريرين الاولين الخاصين بالدليلين التوجيهيين وذلك حسب القطاعات الواعدة التي تم تحديدها ضمن الدراسة الاستراتيجية للاقتصاد الأخضر (الماء والتطهير، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال) والآن بصدد قبول ملاحظات وآراء كل الاطراف ذات العلاقة في إطار توسيع دائرة التشاور.

- تمت مراجعة الضوابط المرجعية وكراس الشروط الخاص بمصاحبة حوالي 50 من الباحثين الشبان الراغبين في الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بولايات الكاف وجندوبة وسليانة في إطار أنشطة مكتب المساندة للاقتصاد الأخضر .

هذا ويعتبر نسق تحقيق هذا الهدف مرضيا بالنظر الى الامكانيات البشرية المتوفرة .

إلا أن هناك عديد العراقيل التي تحول دون ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في أغلب القطاعات الاقتصادية، و التي ساهمت في تعثر مبادرات إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في أغلب الأنشطة الاقتصادية.

منها الخلط بينه وبين مفهوم حماية البيئة لدى العديد من الأطراف المتدخلة في هذا المجال، بالإضافة إلى ضعف نجاعة البرامج الاتصالية التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة قصد تقريبه من المواطنين وجعله ثقافة بينهم.

و قصد تجاوز الإشكاليات و الصعوبات التي أثرت سلبا على نسق تقدم هذا الهدف يقترح تفعيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة و الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة و حقوق الأجيال القادمة نظرا للدور الهام الذي من المنتظر أن تلعبه فيما يخص بمدى الالتزام بتجسيم مبادئ التنمية المستدامة ضمن السياسات القطاعية ومخططات التنمية والاتفاقيات التي تبرمها تونس في المستقبل مع الأطراف الأجنبية ذات العلاقة بالتنمية.

● الهدف الاستراتيجي 2.1: المساهمة في تحسين جودة الحياة والأمن البيئي للمواطنين والمواطنات في المناطق الحضرية والريفية

هذا الهدف يكرس المحور الإستراتيجي الأول ضمن إستراتيجية المهمة و ضمن إستراتيجية البرنامج و المتمثل في المساهمة في تحسين جودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي و ذلك عبر دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية، وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية ، و تحسين التصرف في مختلف النفايات، و تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية . ومراقبة كل مصادر التلوث و تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية . وإزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع و تحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة ،ومتابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية

و قد سجل نسبة إنجاز تعتبر هامة و ذلك باعتبار أن مؤشرات قياس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

المؤشر 2.1 : نسبة الربط بشبكة التطهير

السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	91، 1	%84، 77	%76، 8	%90، 6	%76، 6	%90، 2	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

تم تحقيق نسبة إنجاز تقارب 85٪ وهي نسبة مقبولة تعكس المجهود المبذول في مجال التطهير إلا أنها لم تشهد تقدماً ملحوظاً و ذلك

أما بالنسبة للصعوبات و العراقيل التي تؤثر على تطور نسبة الربط بشبكة التطهير فهي ترجع بالأساس إلى إشكاليات عقارية وإجرائية، تتمثل خاصة في عدم توقّر قطع أرض لمواقع محطات التطهير والضحّ مما يتسبب في تأخير انطلاق عديد المشاريع المبرمجة .و كذلك تأخّر أو رفض بعض الهياكل العمومية المصادقة على مصبّ المياه المعالجة .و اعتراض المواطنين على إنجاز بعض مشاريع التطهير على غرار اعتراض مواطني بلدية الرجيش على إنجاز مشروع محطة تطهير المهديّة و اعتراض مواطني مدينة الكناسي على صرف المياه المعالجة بمجرى وادي اللبّين.

المؤشر 2.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشباهة التي يتم رفعها و تحويلها لوحدات المعالجة

السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%84	%94	%78	%83	%82	%84	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

لقد شهدت نسبة النفايات المنزلية و المشباهة التي يتم رفعها و تحويلها لوحدات المعالجة تراجعاً نسبياً إلى حدود 78٪ سنة 2021 مقارنة بإنجازات سنة 2020 التي كانت في حدود 82٪ ، ويمكن تفسير هذا لتراجع بتأثير جائحة كورونا خاصة على كمية النفايات المفترزة في مختلف المناطق السياحية . وكذلك بلوغ أغلب المصبات لطاقة استيعابها القصوى

و بالتالي فإن كميات هامة من النفايات يقع القاؤها بالمحيط الطبيعي بمصببات عشوائية . كما أن غلق مصب النفايات بعقارب في سبتمبر 2021 أثر بشكل كبير في تراجع نسبة المؤشر و عدم بلوغ القيمة المنشودة للمؤشر و هي 83 % .
ولتفادي هذا الاشكال، فإن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات قامت ببرمجة مشاريع توسعة للمصببات الحالية قصد قبول كميات النفايات الإضافية، كما تسعى مع مختلف البلديات والسلط الجهوية بصفاقس لحل الاشكال الناجم على غلق المصبب المراقب بعقارب وتفادي تأثيراته البيئية السلبية على المحيط و السكان .

المؤشر 2.1 .3 : نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	٪90	93,75٪	٪75	٪80	75٪	٪70	نسبة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 75 % بالنسبة لسنة 2021 ويعود ذلك الى جملة من الأسباب أهمها تأثيرات جائحة كورونا على سير انجاز الأنشطة المتعلقة بالحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

هذا، وتم تسجيل تقدم بخصوص مشاريع إزالة التلوث بمصنع الفولاذ بمنزل بورقبيبة ومصنع تكرير النفط ببنزرت في حين لم يتم بلوغ مرحلة الإنجاز الفعلي لإزالة التلوث بالوحدتين المذكورتين وهو ما يعتبر تقدم في الإنجاز العام للمشروعين بنسب تناهز 15 بالمائة (نسبة مؤشر الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة)

هناك العديد من الصعوبات و العراقيل التي تعترض تحقيق هذا الهدف و خاصة في مجال التطهير و التصرف في النفايات .

بالنسبة لخدمات التطهير تتمثل اهم الصعوبات في ضعف نسب الربط بالشبكة العمومية للتطهير ببعض الولايات وبعض البلديات؛ وافتقار العديد من البلديات الصغرى والتجمعات التي كانت ريفية والتي يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكنا لخدمات التطهير . و كذلك تقادم شبكات التطهير التي أصبحت عرضة إلى العديد من الإخلالات مما أثر سلبا على نوعية الخدمات المسداة وتكاليف الاستغلال. إضافة إلى تجاوز بعض محطات التطهير القديمة طاقتها

القصى نظرا للتطور العمراني والاقتصادي مما أثر سلبا على مردودية المحطات ونوعية المياه المعالجة.

بالإضافة إلى التأثير السلبي للتلوث الصناعي السائل على منشآت التّطهير حيث يتواصل صرف المياه المستعملة الصناعيّة شديدة التلوث بالشبكة مما يؤثر سلبا على محطات التّطهير ونوعيّة المياه المعالجة المخصّصة للريّ أو الملقاة في الوسط الطّبيعي.

كما يلاحظ ضعف نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة والبالغة حاليًا حوالي 22%، ويعود ذلك لمحدودية الطلب نتيجة محدودية مجالات الاستعمال التي تقتصر في القطاع الفلاحي على بعض الزراعات العلفية والأشجار المثمرة والمساحات الخضراء.

أما في مجال التصرف في النفايات تتمثل أهم الإشكاليات في عدم إيفاء بعض البلديات بالتزاماتها الماليّة مما يتسبب في ضعف استخلاص هذه الموارد الماليّة مما ينعكس سلبا على قدرة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات على خلاص الشركات المستغلة للمصبات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها طبقا للصفقات المبرمة في الغرض.

إضافة إلى بلوغ أغلب المصبات المراقبة لطاقة إستيعابها القصى مع عدم توفر مساحات إضافية للتوسع وتزايد الكميات الواردة سنويا. ورفض التجمعات السكنية المتاخمة للمصبات المراقبة لمواصلة استغلالها .

كما أن إنجاز وحدات المعالجة والتثمين الجديدة والمراكز المرحلية لجمع ونقل النفايات المنزلية يشهد عدة صعوبات نظرا لطول إجراءات تغيير صبغة الأراضي المزمع تخصيصها في الغرض أو عدم إقتراح مواقع جديدة من طرف السلط المحلية.

أما أهم الإشكاليات في مجال الوقاية و الحد من التلوث فهي غياب استراتيجية مراقبة بيئية شاملة و موحدة على مستوى قطاعي وعدم ملائمة منظومة التقييم البيئي للمشاريع مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي وغياب بعض المواصفات البيئية في مجال التربة والتلوث الضوضائي و الانبعاثات من المصدر وتداخل المهام بين مختلف هيكل الرقابة المتدخلة في الميدان البيئي .

تتمثل أهم التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات و الصعوبات ما يلي :

في مجال التّطهير يقترح توسيع شبكات التّطهير بالوسط الحضري مع إعطاء الأولويّة للولايات ذات نسب الرّبط لا تزال دون المعدل الوطني وتجديد شبكات التّطهير بالمدن المتبناة بمختلف ولايات الجمهورية و توسيع المحطات التي تجاوزت طاقتها القصى وتهذيب المحطات المتقدمة والتصرّف المستديم في الحمأة و تحسين نوعية المياه المعالجة و تطوير طرق المعالجة الحاليّة.

أما في مجال التصرف في النفايات فيقترح توسعة المصبات الحالية لقبول كميات إضافية من النفايات ، و إيجاد حلول للمشاكل العقارية عبر تشريك كل الأطراف المعنية والعمل على إنجاز وحدات معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة ومزيد تشجيع الخواص على التثمين وتركيز وتطوير المنظومات الخاصة .

كما يقترح تطوير منظومة التقييم البيئي للمشاريع وملائمتها مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي عبر مراجعة الأمر المنظم لدراسة المؤثرات على المحيط والأمر

المنظم للخبراء المراقبين. وإخضاع كل الأنشطة التي تمثل مصدرا لمضاعفات سلبية هامة لإجراءات التقييم البيئي. وإدراج المتابعة البيئية للنتائج من مدى احترام انجاز الإجراءات البيئية وإلزام أصحاب المشاريع والباحثين على القيام بالمتابعة البيئية الذاتية وتقديم تقارير متابعة دورية في الغرض.

و كذلك تطوير منظومة المراقبة البيئية و ذلك قصد مزيد تحسين مردودية ونجاعة تدخل الخبراء المراقبين بهدف تغطية كافة المناطق والقطاعات الملوثة ذات الأولوية بالبلاد، وتطوير وسائل و آليات المراقبة البيئية من خلال مزيد تدعيم المنظومة من الناحية المؤسساتية و الهيكلية.

و إعداد استراتيجيات المراقبة البيئية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف و ضبط برنامج عمل يقع من خلاله تحديد مجالات تدخل الأجهزة الرقابية علاوة على تمكين تدعيم حيادية المنظومة على غرار مؤسسات المراقبة الأخرى. ومراجعة الإجراءات الزجرية و تعديل مقادير الخطايا المستوجبة للمخالفات البيئية لملائمتها بما يتماشى مع جسامه المخالفة و جعلها أكثر فاعلية.

الهدف الاستراتيجي 3.1: حماية التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية و المحافظة عليها و إستعادتها و تئمينها .

هذا الهدف يكرس المحور الإستراتيجي الثاني ضمن إستراتيجية المهمة المتمثل في المحافظة على الأوساط الإيكولوجية و التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر و تدهور الأراضي و ذلك عبر المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تدعيم التصرف المندمج للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية و المحافظة على الموروث الجيني الوطني، وتنظيم مسألة النفاذ إلى الموارد الجينية وتقاسم منافعها ودعم و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تئمينها في مجال السياحة الإيكولوجية .

و يتم ذلك عبر عديد الأنشطة منها بالخصوص دعم تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الاحيائية والتصرف المستدام في المنظومات الرعوية والغابية، والسهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي وإحكام التصرف والوقاية ومقاومة المخاطر المنجزة عن الأصناف الغريبة الغازية و حماية الفضاءات والمنظومات البيئية الطبيعية بالشريط الساحلي ومراقبة التصرف في هذه المنظومات والفضاءات و التصرف المستدام في المنظومات الواحية و النهوض بالسياحة الإيكولوجية .

المؤشر 3.1. 1: نسبة تقدم الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و تئمينه							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر

		(1) / (2)					
نسبة	%0	%0	54،25	%40	%75	100	2023

(* إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

بلغت الإنجازات المحققة 40٪ و هي أقل من النسبة المبرمجة و التي كانت في حدود 54 ٪ أي أنها في حدود 75٪. و يفسر ذلك بعدم إنجاز الإستراتيجية الوطنية للسلامة و الأمن البيولوجي للكائنات المرضية و كذلك عدم الشروع في إعداد القانون الإطاري حول التنوع البيولوجي .

المؤشر 3.1. 2: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) / (2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	انجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	7	0	0	4	3 (+غار الملح و دجبة)	1 (واحة قفصة)	عدد

(* إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

تم إلى حدود 2020 إدراج ثلاثة مواقع طبيعية ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية و تصنيفها كتراث طبيعي و زراعي عالمي ، و كان من المبرمج إدراج موقع إضافي سنة 2021 و هو منطقة كسرى بسليانة لكن لم يتسن القيام بالإجراءات اللازمة في الغرض نظرا للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على تقدم مختلف الأنشطة و التدخلات المبرمجة .

لقد تم تحقيق تقدم معقول في تحقيق هذا الهدف إلا ان هناك عديد الصعوبات والعراقيل التي أثرت على تحسين الأداء تتمثل بالخصوص في غياب قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي و عدم الشروع في تنفيذ عديد الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي و غياب التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة .

و قصد تجاوز الإشكاليات و الصعوبات المعترضة لتحقيق هذا الهدف يقترح وضع و تنفيذ خطط متكاملة لحماية الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي ومقاومة تدهور الأراضي على الصعيدين الوطني و المحلي بالشراكة مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجال ، و تحيين و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي و جرد و تقييم عام للموارد الطبيعية و اعتماد و تنفيذ إستراتيجية وطنية للحد من تغير المناخ.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تتوزع الإعتمادات المنجزة حسب طبيعة النفقة على النحو التالي :

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	بيــــــــــــــــان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق . م أصلي (1)		
97%	-908	27 500	28 408	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
97%	-908	27 500	28 408	اعتمادات الدفع	
99%	-22	3 218	3 240	اعتمادات التعهد	نفقات التشغيل
99%	-22	3 218	3 240	اعتمادات الدفع	
135%	83 412	321 500	238 088	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
135%	83 412	321 500	238 088	اعتمادات الدفع	
77%	-6 591	22 409	29 000	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
82%	-4 853	22 409	27 262	اعتمادات الدفع	
125%	75 891	374 627	298 736	اعتمادات التعهد	المجموع
126%	77 629	374 627	296 998	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)**

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة والتنمية المستدامة	نشاط عدد 1: دعم سياسات البيئة والتنمية المستدامة	119 520	122 245	2 725	102,28%
	نشاط عدد 2: تحسين جودة الحياة	23 295	108 803	85 508	467%
	نشاط عدد 3: المحافظة على التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية	1 105	372	-733	33,66%
	نشاط عدد 4: المحافظة على الموارد الجينية	2 400	1 930	-470	80,42%
	نشاط عدد 5: التنمية المستدامة	970	33	-937	3,40%
	نشاط عدد 6: التصرف في المياه المستعملة	108 000	108 000	0	100%
	نشاط عدد 7: التصرف في النفايات	6 796	3 096	-3 700	45,55%
	نشاط عدد 8: المراقبة والمتابعة والوقاية من التلوث	19 737	17 680	-2 057	89,58%
	نشاط عدد 9: حماية الشريط الساحلي والمنظومات البيئية البحرية	13 925	11 325	-2600	81,33%
	نشاط عدد A: نقل وأقلمة وتجديد التكنولوجيا الخضراء	1 250	1 250	0	100%
المجموع		296 998	374 734	77 736	126,17%

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت تقديرات ميزانية برنامج البيئة والتنمية المستدامة 298,736 م.د تعهدا و296,998 م.د دفعا سنة 2021 و تجدر الإشارة إلى أن حوالي 280 م د يتم تحويلها للفاعلين العموميين ما يمثل نسبة 94% من ميزانية البرنامج و هي نسبة هامة مقارنة بالميزانية المرصودة للوحدات العملية. و بالتالي فإن مساهمة الفاعلين العموميين في تحقيق أهداف البرنامج تعتبر مهمة جدا .

و قد بلغت الإعتمادات المنجزة 374,627 م.د تعهدا و 374,627 م.د دفعا م د أي بزيادة 75
891 م د تعهدا تمثل نسبة 125 % أي بزيادة 77,629 م د دفعا تمثل نسبة 126% . كما تم
تجميد إعتمادات شملت أساسا نفقات التدخلات و نفقات الإستثمار تبلغ 153114 أ د تعهدا .
بالنسبة للإنجازات على مستوى نفقات التأجير فقد كانت تمثل 97% أي في حدود التوقعات و
ذلك بفضل التحكم في هذه النفقات من خلال الإجراءات المتخذة على مستوى المهمة.
أما الإنجازات على مستوى نفقات التسير كانت تمثل 99% أي في حدود التوقعات و ذلك
نظرا للمجهودات التي قام بها مختلف المتدخلين لترشيد هذه النفقات . .
أما بالنسبة بالنسبة لنفقات التدخلات فقد بلغت نسبة الإنجازات 135% و هي تعتبر مرتفعة
بالمقارنة مع التقديرات و يعود ذلك أساسا للزيادة في نفقات صندوق سلامة البيئة و جمالية
المحيط من 6 م د مبرمجة سنة 2021 إلى 19 م د و صندوق مقاومة التلوث من 17 م د
مبرمجة سنة 2021 إلى 87 م د .
و تجدر الإشارة ان أهم الإستثمارات التي يقوم بها صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط
تتعلق خاصة بمجالات الجمالية الحضارية و المتمثلة خاصة في إحداث و تهيئة ساحات البيئة
و تهيئة و تجميل مداخل المدن المسالك الرئيسية و إقتناء تجهيزات حضرية و تقديم الدعم
المالي للجماعات المحلية و إعادة تأهيل المنتزهات و إزالة المصببات العشوائية .
أما التدخلات التي يقوم بها صندوق مقاومة التلوث فهي تتعلق خاصة بإستغلال المصببات
المراقبة و إدارة و تسيير المنظومات الخاصة للتصرف في النفايات على غرار منظومة
إيكولف و إيكوزيت و الزيوت الغذائية المستعملة.
أما الإنجازات على مستوى نفقات الإستثمار فقد كانت أقل من التوقعات و يفسر ذلك خاصة
بعدم إحرار تقدم في تنفيذ المشاريع المبرمجة بسبب سوء التخطيط و البرمجة و ضعف
المتابعة و التنسيق و غياب النجاعة و الفاعلية . و هو ما أثر سلبا على تحسين أداء البرنامج
خاصة في مجال تحسين جودة الحياة و مقاومة كل أشكال التلوث و الإزعاجات و الحد من
التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية .
بالنسبة لتنفيذ الميزانية على مستوى الأنشطة تجدر الإشارة إلى ان النشاط 2 (تحسين جودة
الحياة) سجل نسبة إنجاز تقدر بـ 467 مقارنة بتقديرات 2021 و قد فاقت بكثير التوقعات و
يرجع ذلك بالأساس إلى زيادة نفقات صندوق مقاومة التلوث من 17 م د إلى 87 م د و الموجهة
أساسا لمجابهة أعباء إستغلال منشآت التصرف في النفايات في كامل تراب الجمهورية .
كما أن النشاط عدد 5 (التنمية المستدامة) سجل نسبة إنجاز تقدر بـ 3% مقارنة بالتوقعات و هي
نسبة ضعيفة جدا و ذلك يرجع إلى عدم تنفيذ عديد التدخلات و عدة دراسات مبرمجة في
الميزانية خاصة دراسة إستشرافية حول منظومة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و إعداد
دراسة حول المدن المستدامة في أفق 2025 و تركيز مسار البناءات المستدامة . و بالنسبة
للنشاط 7 (التصرف في النفايات) فقد سجل نسبة إنجاز دون المتوسط حيث بلغت 45,55% و
يرجع ذلك خاصة إلى عدم إنطلاق عدة مشاريع مبرمجة تتعلق بإنجاز وحدات معالجة و
تثمين النفايات و أشغال توسعة للوحدات المستغلة حاليا .

البرنامج 9: القيادة و المساندة

رئيس البرنامج: السيدة دلندة عز الدين
(المديرة العامة للشؤون الإدارية و المالية)

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 01 نوفمبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى دعم البرامج العملية لتحقيق الأهداف و بلوغ مؤشرات قياس الأداء وضمان ديمومة ميزانية المهمة. كما يسهر البرنامج على التنسيق بين مختلف البرامج لضمان التصرف الناجع في الموارد .

تتمثل المحاور الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة في :

-المحور الأول : ضمان حوكمة المهمة وبرامجها

-المحور الثاني : ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة .

تم ضبط ثلاثة أهداف إستراتيجية لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الثلاث السنوات القادمة و هي :

● الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

هذا الهدف يكرس المحور الإستراتيجي الثاني المتمثل في ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة و ذلك من خلال الإستعمال الأمثل للموارد البشرية .

يمكن إعتبار درجة تحقق هذا الهدف متوسطة حيث أن الأنشطة المبرمجة في مجال التكوين لم تنجز بصفة كلية طبقا لما هو مبرمج و ذلك يعود لعدة أسباب .

كما انه لم يتم الشروع في إعتداد الآليات و التقنيات الحديثة للتصرف في الموارد البشرية و خاصة إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية و التشجيع على الحراك الوظيفي بين الإدارات او داخل نفس الإدارة و غياب نظام ناجع لتقييم الأداء و تثمين التكوين المستمر

المؤشر 1.9 .1 نسبة تقدم تنفيذ مخطط التكوين							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	انجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%100	%94	%75	%80	%83	%137	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

بلغت نسبة إنجازات مخطط التكوين 94.٪. مقارنة بتقديرات سنة 2021 وهي نسبة مقبولة ، إلا أن كثرة الدورات التكوينية وتنفيذها في مدة زمنية قصيرة (أواخر السنة المالية) شكلت صعوبات في تحقيق الهدف بنسبة 100.٪.

ولهذا يقترح مستقبلا تحسين برمجة الدورات التكوينية و الحرص على الشروع في تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين في بداية السنة .

عدم إحراز تقدم في نسق تقدم هذا الهدف يرجع إلى عدة صعوبات تتمثل بالخصوص في غياب إستراتيجية شاملة و منسقة لتعصير التصرف في الموارد البشرية و غياب التخطيط المحكم و المتابعة الدقيقة في مجال تكوين الموارد البشرية . و يقترح لتجاوز هذه الإشكاليات العمل على إعداد إستراتيجية متكاملة و تشاركية للنهوض بالموارد البشرية بالوزارة مركزيا و جهويا على المدى المتوسط و البعيد و بعث إدارة عامة تعنى بالتصرف في الموارد البشرية و تطوير الكفاءات

● الهدف الإستراتيجي 2.9: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير و رقمنة الإدارة.

هذا الهدف يكرس المحور الإستراتيجي الأول المتمثل في ضمان حوكمة المهمة و برامجها و ذلك من خلال تعميم الخدمات الإدارية الإلكترونية لفائدة المواطن و تطوير المنظومات المعلوماتية و وضع الآليات و الأدوات الضرورية لتكريس النفاذ إلى المعلومة البيئية . يمكن إعتبار درجة تحقق هذا الهدف ضعيفة حيث أنه لم يتم إنجاز إلا إجراء وحيد من ضمن عشرة إجراءات مبرمجة ضمن مخطط رقمنة الإدارة .

● المؤشر 1.1.9: عدد الخدمات و الاجراءات الادارية التي تم تطويرها و رقمتها

تقديرات 2023	تقديرات 2022	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
05	04	%10	01	10	02	0	عدد

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 10% بالنسبة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات و هي نسبة ضعيفة و يفسر ذلك بسوء التقدير حيث تم التعهد بتطوير 10 خدمات و إجراءات إدارية إلا أنه لم يتم تطوير إلا إجراء واحد . و يرجع ذلك لتداعيات انتشار فيروس كورونا حيث تم التركيز على السلامة المعلوماتية و مضاعفة الجهد لتأمين الإجتماعات و بعض الدورات التكوينية عن بعد و ضعف التخطيط و البرمجة من جهة و غياب المتابعة و التنسيق بين مختلف المتدخلين و ضعف إنخراط الإدارات في عملية الرقمنة من جهة أخرى.

عدم تحقيق تقدم ملحوظ في درجة تحقيق هذا الهدف يرجع إلى عدة صعوبات تتمثل بالخصوص في غياب إستراتيجية شاملة و منسقة لرقمنة الإدارة و غياب التخطيط المحكم و المتابعة الدقيقة في مجال الرقمنة و صعوبة التنسيق مع مختلف المتدخلين . و يقترح لتجاوز هذه الإشكاليات العمل على إعداد إستراتيجية متكاملة و تشاركية لرقمنة الإدارة على المدى المتوسط و البعيد و ووضع خطة إتصالية لتوعية الموظفين بضرورة الإنخراط في مشاريع الرقمنة .

الهدف الاستراتيجي 3.9: تحسين نسق إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة.

هذا الهدف يكرس المحور الإستراتيجي الثاني المتمثل في ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة و ذلك من خلال دفع نسق إنجاز المشاريع العمومية و إضفاء مزيد من الشفافية و الحوكمة على برمجة و إنجاز و متابعة و تقييم المشاريع العمومية. يمكن إعتبار درجة تحقق هذا الهدف ضعيفة حيث أن العديد من المشاريع المبرمجة خاصة في مجال البيئة و التنمية المستدامة لم تنجز أو لم تتقدم بالنسق المطلوب .

المؤشر 9 .1.3. : نسبة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية المبرمجة							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) / (2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	100	%55	%39	%70	79	43	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 55% بالنسبة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات و هي نسبة متوسطة و يفسر ذلك خاصة بعدم إنجاز عديد المشاريع المبرمجة .
- و تجدر الإشارة إلى أن هناك عديد الإشكاليات والصعوبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف ، أهمها ضعف التخطيط و البرمجة و غياب المتابعة الدقيقة و صعوبة التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة و عدم توفر رؤية واضحة و استراتيجية شاملة في المجال البيئي و غياب منظومات إعلامية متطورة تمكن من متابعة و تقييم المشاريع العمومية .

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

توزع الإعتمادات المنجزة حسب طبيعة النفقة و حسب الأنشطة على النحو التالي :

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج 9 لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 ق. م التكميلي (1)	بيانات النفقات	
نسبة الإجازة % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
92	-470	5879	6350	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
92	-472	5877	6350	اعتمادات الدفع	
90	-186	1753	1940	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
84	-293	1647	1940	اعتمادات الدفع	
88	-55	441	496	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
88	-55	441	496	اعتمادات الدفع	
23	-1647	503	2150	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
36	-727	423	1150	اعتمادات الدفع	
78	-2360	8576	10936	اعتمادات التعهد	المجموع
84	-1548	8388	9936	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج 9 لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

حسب الأنشطة (إعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات 2021 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
نشاط عدد 1: القيادة	2197	1329	-868	60.49
نشاط عدد 2: اللوجستيك	2245	1724	-521	76.81
نشاط عدد 3: التصرف في الموارد البشرية	5494	5335	-159	97.1
المجموع	9936	8388	-1548	.84

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت تقديرات ميزانية برنامج القيادة و المساندة 10.936 م.د تعهدا و 9.936 م.د دفعا سنة 2021 و قد بلغت الإعتمادات المنجزة 8.576 م.د تعهدا و 8.388 م.د دفعا م د أي بنسبة إنجاز 78.42 % د تعهدا و 84.42 % دفعا .

و تجدر الملاحظة ان المصالح المالية قامت بعدد التحويلات بين الفصول و الفقرات والفقرات الفرعية للبرنامج و التي شملت أساسا نفقات قسم التسيير . كما أنه لم يسجل أي تجميد للإعتمادات لبرنامج القيادة و المساندة .

و يرجع الفارق بين التقديرات و الإنجازات إلى ضعف نسق تقدم مشاريع الإستثمار المبرمجة و المتمثلة خاصة في عدم إقتناء وسائل النقل و عدم الشروع في تنفيذ مشروع المركب البيئي و ضعف الإنجازات في مجال الأنشطة التحسيس و التوعوية في المجال البيئي و عدم إنجاز عدة دراسات في مجال الإعلامية و الرقمنة . و قد إنعكس ذلك سلبا على تحقيق الهدف الاستراتيجي 2.9: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير و رقمنة الإدارة.

تتوزع الإعتمادات المنجزة وفق الأنشطة على النحو التالي :

- نشاط عدد 01 : القيادة : تعتبر نسبة الإنجاز المالي لهذا النشاط منخفضة نتيجة عدم تنفيذ عدة مشاريع وأبرزها برنامج التحسيس و إقتناء وسائل النقل و الدراسة الخاصة بالمركب البيئي .

- نشاط عدد 02 : اللوجيستيك : هو أساسا نشاط يتعلق بنفقات التسيير و تعتبر نسبة إنجاز هذا النشاط مقبولة خاصة و أنه لم يتم تسجيل متخلدات و ديون تذكر مع نهاية السنة المالية.

- نشاط عدد 03 : التصرف في الموارد البشرية : سجل هذا النشاط أعلى نسبة إنجاز بإعتبار أن النفقات المرصودة له هي أساسا تتعلق بالتأجير و هي من النفقات الحتمية التي يتم صرفها كليا و لا تشهد فوارق كبيرة بين التوقعات و الإنجازات .